المحاضرة الرابعة: نظرية العقد الاجتماعي

أولًا: الإطار العام لنظرية العقد الاجتماعي

نظرية العقد الاجتماعي هي تصور فلسفي–سياسي يفترض أن المجتمع والدولة لم ينشآ طبيعيا أو إلهيا، بل نتيجة اتفاق (عقد) بين الأفراد، تنازلوا بموجبه عن جزء من حريتهم الطبيعية مقابل الأمن والتنظيم وحماية الحقوق.

ظهرت هذه النظرية أساسا في أوروبا خلال القرنين 17 و18م، متأثرة بظروف سياسية واجتماعية نوجزها فيما يلي:

1_ تفكك النظام الإقطاعي

هي مرحلة تاريخية–اجتماعية شهدتها أوروبا بين القرنين 14 و18م، وأدت إلى انهيار البنية الإقطاعية التقليدية التي قامت على الملكية الأرضية، التراتبية الاجتماعية، والتبعية الشخصية، ومهدت لظهور المجتمع الحديث والدولة الحديثة.

وفي تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي، يعد هذا التفكك عاملا تاريخيا أساسيا لظهور أفكار مثل العقد الاجتماعي، السيادة الشعبية، والحقوق الفردية.

النظام الإقطاعي يقوم على: سيطرة النبلاء والإقطاعيين على الأرض تبعية الفلاح (القن) للسيد الإقطاعي وفيه شرعية السلطة قائمة على العرف والقوة والحق الإلهي وغياب فكرة المواطن والحقوق الفردية

ومن الأسباب التي ادت الى تفكك النظام الإقطاعي يمكن حصرها في النقاط التالية

_ تطور التجارة والنقود بدل الاقتصاد العيني

_ صعود المدن والطبقة البرجوازية

_ تمرّد الفلاحين على الالتزامات الإقطاعية

_ تطور الدولة المركزية (الملوك تحالفوا مع البرجوازية وإنشاء الجيوش النظامية وفرض الضرائب المركزية) وتراجع دور الإقطاعي لصالح الدولة.

_ التحولات الفكرية والدينية (من خلال الإصلاح الديني البروتستانتي وتراجع سلطة الكنيسة وانتشار فكر المتتميز والمتشبع بالعقلانية)

_ الثورات السياسية (الثورة الإنجليزية سنة 1640 والثورة الفرنسية 1789) هذه الثورات أنهت الإقطاع قانونيا وسياسيا.

2_ الحروب الأهلية والدينية (التي امتدت بين القرنين 16 و17م)

الحروب الأهلية والدينية شكلت عاملا تاريخيا حاسما في أوروبا الحديثة المبكرة، وأسهمت مباشرة في تفكيك البنى السياسية التقليدية وبلورة مفاهيم جديدة للسلطة والشرعية، وفي مقدمتها نظرية العقد الاجتماعي، ومن أهما:

_الحروب الدينية في فرنسا (1562–1598) صراع بين الكاثوليك والبروتستانت انتهت بمرسوم نانت (1598) الذي أقر التسامح الديني وأظهرت أن الدين وحده لا يكفي لتأسيس وحدة سياسية.

_ الحرب الأهلية الإنجليزية (1642–1651) صراع بين الملك والبرلمان انتهت بإعدام الملك تشارلز الأول

_ حرب الثلاثين عاما (1618–1648) صراع أوروبي شامل بدأ دينيا وانتهى سياسيا وانتهت بصلح وستفاليا.

3_ صعود البرجوازية

صعود البرجوازية هو عنصر محوري في التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مهدت لظهور الدولة الحديثة وفكرة العقد الاجتماعي. وهي كعامل تاريخي–اقتصادي شكل البيئة التي أنتجت الفكر السياسي الحديث.

البرجوازية هي طبقة اجتماعية ظهرت في المدن الأوروبية خلال العصور الوسطى المتأخرة، لكنها ارتقت اقتصاديا وسياسيا في القرنين 16 و17م. من خصائصها الاعتماد على الثروة التجارية والمالية والصناعة وليس الأرض كما لدى الإقطاعيين، ومعارضة الهيمنة الإقطاعية والكنسية.

4_ بروز فكرة الفرد والحقوق الطبيعية

بروز فكرة الفرد والحقوق الطبيعية يعد من التحولات الفكرية المركزية التي مهدت لظهور نظرية العقد الاجتماعي والفكر السياسي الحديث. ومن مرتكزات هذه الفكرة، الحق في الحياة، الحق في الحرية، الحق في الملكية، والحق في الأمن.

ثانيا: الجذور الفكرية والتاريخية لنظرية العقد الاجتماعي

يمكن تتبع جذور العقد الاجتماعي إلى الفكر اليوناني والفكر المسيحي في العصور الوسطى ومن خلال القانون الطبيعي لكنها تبلورت بشكل واضح مع فلاسفة العصر الحديث. ويعد البحث في الجذور الفكرية والتاريخية لنظرية العقد الاجتماعي مدخلا أساسيا لفهم نشأة الدولة الحديثة وتحول الفكر السياسي من التصورات التقليدية إلى الرؤى العقلانية القائمة على الإرادة الإنسانية. فقد ظهرت هذه النظرية بوصفها محاولة لتفسير أصل السلطة السياسية وشرعيتها، بعيدا عن التبريرات الدينية أو الوراثية التي سادت في العصور الوسطى، حيث كان ينظر إلى السلطة على أنها تفويض إلهي لا يجوز منازعته.

1_ الفكر اليوناني (أفلاطون وأرسطو)

تعود البدايات الأولى للأفكار التي مهدت لنظرية العقد الاجتماعي إلى الفلسفة اليونانية القديمة، خاصة عند أفلاطون وأرسطو، اللذين ناقشا طبيعة الدولة وأصل الاجتماع الإنساني. فقد اعتبر أرسطو أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، وأن الدولة نتاج طبيعي لتطور الجماعة البشرية، غير أن هذه الرؤية كانت لا تزال بعيدة عن فكرة التعاقد الإرادي. ومع ذلك، فقد مهدت هذه التصورات لفكرة أن النظام السياسي قابل للفهم والتحليل العقلي.

2_ الفكر المسيحي في العصور الوسطى (توما الأكويني)

في العصور الوسطى، خضع الفكر السياسي لهيمنة الكنيسة، حيث دافع مفكرون مثل توما الأكويني عن فكرة السلطة ذات الأصل الإلهي، مؤكدين أن الحاكم يستمد شرعيته من الله، وهو ما حدّ من تطور فكرة العقد. غير أن التحولات الكبرى التي عرفتها أوروبا، خاصة مع نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث، ساهمت في إعادة طرح مسألة السلطة من منظور جديد.

3_ القانون الطبيعي

لقد شكلت التحولات الاقتصادية والاجتماعية، مثل تراجع النظام الإقطاعي وصعود الطبقة البرجوازية، إضافة إلى الإصلاح الديني وحروب المذاهب، ظروفا ملائمة لظهور نظرية العقد الاجتماعي. ففي هذا الإطار، برز مفكرون حاولوا تفسير نشأة الدولة على أساس اتفاق بين الأفراد، من أبرزهم توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو.

يعد هوبز من أوائل من صاغوا نظرية متكاملة للعقد الاجتماعي في كتابه "اللفياثان"، حيث افترض حالة طبيعية يسودها الصراع والخوف، مما يدفع الأفراد إلى التنازل عن حرياتهم لصالح سلطة قوية تضمن الأمن. أما لوك فقد قدم تصورا أكثر اعتدالا، إذ رأى أن العقد يهدف إلى حماية الحقوق الطبيعية للأفراد، مثل الحرية والملكية، وأن السلطة يجب أن تكون مقيدة بإرادة الشعب. في حين ذهب روسو إلى أبعد من ذلك، فاعتبر أن السيادة للشعب وأن العقد الاجتماعي يؤسس للإرادة العامة التي تعبر عن المصلحة المشتركة.

وهكذا، فإن نظرية العقد الاجتماعي لم تنشأ فجأة، بل كانت نتيجة تراكم فكري وتاريخي طويل، تداخلت فيه الفلسفة اليونانية، والتصورات اللاهوتية في العصور الوسطى، والتحولات الاجتماعية والسياسية في العصر الحديث. وقد أسهمت هذه النظرية في إرساء أسس الفكر السياسي الحديث، خاصة ما يتعلق بمفاهيم السيادة، والشرعية، وحقوق الإنسان، ولا تزال إلى اليوم مرجعًا أساسيًا في دراسة النظم السياسية وتطور الدولة.

ثالثا: أعلام نظرية العقد الاجتماعي

تعد نظرية العقد الاجتماعي من أبرز النظريات التي أسهمت في بلورة الفكر السياسي الحديث، وقد ارتبطت بأسماء عدد من الفلاسفة الذين عُرفوا بأعلام هذا الاتجاه، حيث حاول كلّ منهم تقديم تصور خاص حول نشأة الدولة وأساس السلطة السياسية. وقد تباينت آراؤهم بحسب تصوراتهم للحالة الطبيعية ولطبيعة الإنسان، وهو ما انعكس على اختلاف نماذج الدولة التي دعوا إليها.

يعد **توماس هوبز** (1588–1679) من أوائل المنظرين لنظرية العقد الاجتماعي في صورتها الحديثة، وقد عرض أفكاره في كتابه "اللفياثان". الذي ألفه سنة 1651، وهو من الكتب المؤسسة لنظرية الفلسفة، وهو يبتكر أسطورة السلطة المطلقة فيضع ركائز التقليد السياسي الحديث. فقد قرر البشر، استنادا إلى قُدرتهم الخاصة على العزم والتفكير، أن يُزودوا أنفسهم بقانون مشترك ومصطنع، وعندها لم يعد القانون يرتكز على العالم الإلهي، بل على العالم الإنساني.

واللفياثان هو كائن بحري خرافي أسطوري له رأس تنين وجسد وأفعى ورد ذكره مرات عدة في الكتاب المقدس، أما هوبز فيستعمله ليصور سلطة الحاكم أو الدولة التي يستبدل بها الناس ضمن عقد اجتماعي جديد سلطة الدين أو اللاهوت. ويعالج "هوبز" على نحو مفصل علاقة الحكومة المدنية بالكنيسة، وذلك أن الكتاب قد ألف في ظروف حروب أهلية سياسية ودينية معقدة، فالناس كما –يقول هوبز– بحاجة إلى قوة قوية تفرض النظام وتمنع الفوضى. فمجرد الخوف من الله لا يكفي لتنظيم حياتهم ومصالحهم، لذلك لا بدّ من وجود سلطة حقيقية تمتلك القوة. ولهذا يتفق الأفراد فيما بينهم على طاعة حاكم واحد، حتى يتمكنوا من العيش في أمن واستقرار، ومن هنا تنشأت الدولة.

انطلق هوبز من تصور متشائم للطبيعة البشرية، حيث اعتبر أن الإنسان أناني بطبعه، وأن الحالة الطبيعية كانت تتسم بالصراع الدائم وانعدام الأمن، وهو ما عبر عنه بفكرة "حرب الجميع ضد الجميع". وفي هذا السياق، رأى أن الأفراد أبرموا عقدا اجتماعيا تنازلوا بموجبه عن حقوقهم لصالح سلطة مطلقة (وهي الدولة) تضمن الأمن والاستقرار، وبذلك برر قيام الحكم المطلق كضرورة تاريخية لحفظ النظام.

أما **جون لوك** (1632–1704) فقد قدم تصورا مغايرا، أكثر تفاؤلا بطبيعة الإنسان خلافا لتوماس هوبز. فقد اعتبر أن الحالة الطبيعية لم تكن حالة فوضى مطلقة، بل كانت تقوم على الحرية والمساواة، غير أنها كانت تفتقر إلى سلطة تحمي الحقوق. لذلك رأى أن العقد الاجتماعي جاء من أجل حماية الحقوق الطبيعية، خاصة الحق في الحياة والحرية والملكية. ومن هنا، دعا لوك إلى إقامة سلطة سياسية محدودة، تخضع لإرادة الشعب، وتقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، كما أقر بحق الشعب في مقاومة الحاكم إذا تجاوز صلاحياته.

في حين يعد جان جاك روسو (1712–1778) من أبرز من طوروا نظرية العقد الاجتماعي في اتجاه ديمقراطي. ففي كتابه "العقد الاجتماعي"، انطلق من فكرة أن الإنسان كان حرا في الحالة الطبيعية، لكن ظهور الملكية الخاصة أدى إلى نشوء التفاوت والظلم. ولذلك، اقترح روسو عقدا اجتماعيا يقوم على الإرادة العامة، حيث يتنازل الأفراد عن حقوقهم لصالح الجماعة ككل، وليس لصالح حاكم فرد. وبذلك تصبح السيادة للشعب، ويكون القانون تعبيرا عن الإرادة العامة، مما يمهد لقيام نظام سياسي يقوم على المشاركة الشعبية والمساواة.

ولا يمكن إغفال إسهام باروخ سبينوزا (1632–1677)، الذي قدم رؤية عقلانية للعقد الاجتماعي، حيث رأى أن الدولة تقوم على اتفاق بين الأفراد لتحقيق الأمن والحرية، مع تأكيده على أهمية الحرية الفكرية وضرورة خضوع السلطة للعقل. كما ساهم مونتسكيو(1689–1755) في تطوير الفكر السياسي المرتبط بالعقد الاجتماعي، خاصة من خلال نظريته في فصل السلطات، التي هدفت إلى منع الاستبداد وضمان توازن السلطة داخل الدولة.

هكذا يتضح أن أعلام نظرية العقد الاجتماعي لم يكونوا على رأي واحد، بل قدّموا تصورات متعددة عكست تطور الفكر السياسي الأوروبي بين القرنين السابع عشر والثامن عشر. وقد أسهمت أفكارهم مجتمعة في تأسيس مبادئ الدولة الحديثة، مثل سيادة القانون، وحقوق الإنسان، ومبدأ المشاركة السياسية، مما جعل من نظرية العقد الاجتماعي أحد المرتكزات الأساسية في دراسة التاريخ السياسي والفكر الاجتماعي الحديث.